الباب الخامس

الاستدامة تطبيقيًّا

الفصل الثالث عشر: أنسنة التنمية

الفصل الرابع عشر: خضرنة الأبنية

الفصل الخامس عشر: الجامعي الأخضر

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث عشر

أنسنة التنمية

أهداف الفصل

يناقش هذا الفصل أبرز الأبعاد المتعلقة بـ «أنسنة التنمية»، مع التركيز على الجوانب ذات الصلة بـ «التنمية الحضرية» و«التخطيط الحضري» على وجه التحديد، بوصفه أداة فاعلة في تأسيس المدن والقرى ونموها. ويستهدف هذا الفصل بشكل أساستكريس فكرة الأنسنة في التنمية، مع السعي لتعميق الفهم بـ «التخطيط الحضري» من حيث أهميته وماهيته، ومعوقاته وتشوهاته، واستدامته وتطويره، وبرامجه التعليمية والتأهيلية، من منظور تخطيطي هندسي، وهو منظور يكمل بقية المنظورات التي نتبناها في هذا الكتاب من أجل ترسيخ فكر الاستدامة بطريقة تكاملية .

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:

١- أن تلم بمفهوم «أنسنة التنمية».

٢- أن تحلِّل أهم متطلبات «أنسنة التنمية».

٣- أن تفهم أهمية «التخطيط الحضري» في سياق التنمية الحضرية المستهدفة.

٤- أن تعرِّف مصطلح «التخطيط الحضري» بطريقة علمية.

٥- أن تفكِّك تعريف «التخطيط الحضري» بطريقة تحليلية.

٦- أن تحلِّل أهم معوقات «التخطيط الحضري» وأبرز تشوهاته.

٧- أن تفهم أهم العوامل التي يجب توافرها ليكون «التخطيط الحضري» مستدامًا.

٨- أن تفهم أهم الاتجاهات المقترحة لتطوير «التخطيط الحضري المستدام».

٩- أن تفهم أهم العوامل المطلوبة لتطوير برامج تعليم «التخطيط الحضري».

١٠- أن تلم ببعض الاتجاهات الحديثة في مجال تطوير برامج تعليم «التخطيط الحضري».

obeikandi.com

١٣-١ مدخل إلى أنسنة التنمية

١٣-١-١ أنسنة التنمية: الأهمية والماهية

قد تتشابه المدن والقرى في قصص نموها غير أن لكل واحدة منها احتياجاتها وحجمها وظروفها الخاصة من سكان أصليين ووافدين وموقع جغرافي وتضاريس وموارد وعوامل بيئية، فضلًا على ثقافتها ونمطها وتراثها الحضاري وطبيعتها الاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية ومستويات المعيشة، وكل ما سبق يقود إلى أنه لا يسوغ لنا أن نستمر في عمليات «القص واللصق» في المجال التنموي الحضري للمدن والقرى في عالمنا العربي، وهذا ما يؤكد على ضرورة أن تتسم «التنمية الحضرية» بالروح المبدعة والنزعة الابتكارية، وما يتطلبه ذلك من فكر تنموي حضري ديناميكي يراعي ظروف الزمان وعبقرية المكان - كما في تعبير جمال حمدان - وبحث لا ينقطع عن البدائل الأفضل[٣٤٦].

ومع القول بضرورة الابتكار في التنمية الحضرية، نشدِّد على ضرورة اتسامها بخاصية لا تقل أهمية إن لم تفقها، وهي «أنسنة التنمية». والأنسنة ليست مجرد شعار سياسي أو تنموي يرفعه البعض لتحقيق بعض المكاسب السياسية أو الاجتماعية أو المهنية، بل هي:

> **فلسفة تحيل التنمية إلى أداة لتحقيق تطلعات الإنسان والوفاء باحتياجاته ورغباته الجمالية في سياق يعزز الترابط الإنساني ويحافظ على البيئة وينميها.**

ويعني هذا أن تكون التنمية من أجل الإنسان وبالإنسان، أي منه وإليه شريطة الحفاظ التام على البيئة بكل أنظمتها ومكوناتها بما في ذلك «التنوع الحيوي» كما مر معنا في فصول سابقة، ومن هنا فلا يمكن لنا وصف أي مدينة بالأنسنة وهي - مثلاً - لا تراعي ظروف أصحاب الاحتياجات الخاصة (كالمعوقين وفاقدي البصر) في الجامعات والمدارس والمطارات والأسواق ومضامير المشي ونحو ذلك.

وبمنظور أوسع، يمكن التقرير بأن «أنسنة المدن» تتطلب أمورًا عدة، ومنها إعادة تأهيل الطرق الحضرية وفق الاعتبارات المجتمعية والإنسانية (كأن تكون شوارع صديقة للمشاة) والتوسع في الحدائق العامة والمنتزهات والميادين المخصصة للمشاة والمعاقين وتحسين الإدارة البيئية وإدارة النفايات والنظافة وتصريف السيول بمنظور مستدام. وفي هذا السياق، نستدعي

حقيقة أن أغلب المدن الأمريكية تخصص حدائق عامة بما نسبته من ٢٠ إلى ٤٠ مترًا لكل فرد، في حين أن مدينة دبي التي تعتبر ناشطة في هذا المجال لم تحقق نسبة ١٤ مترًا لكل فرد، أما بيروت فتقل النسبة عن متر واحد لكل فرد. ليس هذا فحسب، بل تم تقليص المناطق الزراعية التي تحيط بالعديد من المدن كالقاهرة وعمّان ودمشق، وكانت تلك المساحات الخضراء تمدها بالغذاء وبالأجواء الطيبة وتحميها من العواصف الغبارية[٣٤٧].

ولقد أضحت التنمية في العديد من الدول تركز على مبدأ «تنمية المدن» عبر تحديد فلسفة تنموية ملائمة لكل مدينة، بما في ذلك تحديد «المزايا التنافسية المستدامة» Sustainable Competitive Advantage للمدينة بما يعينها على وضع خارطة أولويات وخطط وبرامج تنموية واضحة، غير أننا نشدد على أن ذلك كله يجب أن يكون متناغمًا مع متطلبات الأنسنة وأجندتها في المدى القصير والمتوسط والبعيد.

١٣-١-٢ أنسنة التنمية: متطلبات التطبيق

أنسنة التنمية تحتاج إلى جملة من العوامل المتكاملة التي يجب تأمينها بشكل مستمر، كي نضمن تطبيقًا ناجحًا لها، ومن أبرزها:

١٣-١-٢-١ إقرار تشريعات وآليات متكاملة

مما لا شك فيه أن عمليات الأنسنة تحتاج إلى تشريعات حازمة من قبل الحكومات، بما في ذلك التشريع بعدم المساس بالأراضي الزراعية والمسطحات الخضراء والغابات بجانب معايير واشتراطات الاستدامة والممارسات الخضراء في المباني والبنى التحتية والخدمات ونحو ذلك، مع وضع آليات محكمة لعمليات الرقابة والتقييم للمشروعات والمبادرات المنفذة، وتصحيح الانحرافات فور وقوعها بطريقة مهنية عالية.

١٣-١-٢-٢ تفعيل المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي

أنسنة التنمية تتطلب تفعيلاً لمؤسسات المجتمع المدني وإفادة ذكية من رأس المال الاجتماعي وذلك أن التنمية يتخللها معوقات كبيرة بجانب ما قد يكون فيها من فساد وأنانية وتهميش

لبعض الفئات، وهنا نشير إلى الجهود المميزة التي بذلها «المجتمع المدني الأخضر» في منطقة كوبي اليابانية في الستينيات الميلادية من القرن العشرين، حيث مارسوا ضغوطًا لتطوير مناطق سكنية مهمشة في تلك المنطقة، مع عملهم على تطوير مبادرات تنموية حضرية مبتكرة وتفعيل أذرع الإدارة المحلية، وما كان من الحكومة اليابانية إلا الاستجابة لمثل تلك الضغوط، وقد عرفت المبادرات باسم «ماشيزوكوري» أي «تنمية المجتمع» وهي «مبادرات تصاعدية» أي أنها صادرة من المواطنين[٣٤٨].

١٣-١-٢-٣ تبني أسلوب المشاركة الشعبية

لا يمكن تحقيق قدر عال من الأنسنة إذا كانت عمليات «التنمية الحضرية» تُدار من خلال جهة مركزية بيروقراطية، إذ يجب انبثاق المبادرات والأفكار من السكان المحليين فهم أدرى بشؤونهم الخاصة، وهذا يتطلب تفعيل أنظمة «الإدارة المحلية» وفق آليات فاعلة ومحكمة. وقد نص مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن المنعقد في صوفيا عام ١٩٩٦م على ضرورة[٣٤٩]:

- نقل المسؤوليات الملائمة إلى المستويات المحلية بموجب تشريعات واضحة.
- منح صلاحيات واسعة ولا مركزية مالية وإدارية للإدارة المحلية.
- إشراك المواطنين في صناعة القرار بشكل حقيقي.
- تهيئة الظروف لخصخصة الأنشطة الملائمة.

وجدير بالذكر أن بعض الدول تشهد مشاركة شعبية «شكلية» تستهدف فقط إضفاء الشرعية على الأعمال والمبادرات التي يتم تنفيذها، وهي عديمة المعنى والفائدة، بل قد يترتب عليها العديد من الآثار السلبية. وهذا ما يدفع باتجاه التأكيد على تبني أسلوب المشاركة «التمثيلية»، وذلك بتمثيل فعاليات المجتمع ومؤسساته وفق منظور يتأسس على فكر الشراكة. وتعد التجربة البرازيلية من التجارب المميزة، حيث تم تأسيس «وزارة المدن» في عام ٢٠٠٣م مع تبني أسلوب المشاركة الشعبية والإدارة المحلية والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية الأخرى، وفي عام ٢٠٠٤م تم تأسيس «مجلس المدن» ليكون أداة معززة للنهج الديموقراطي في التنمية الحضرية[٣٥٠].

١٣-١-٢-٤ تعزيز «الحس بالمكان»

تنبع أهمية تعزيز «الحس بالمكان»[٣٥١] من كون الإنسان إذا حمل مشاعر إيجابية حول المكان الذي يعيش فيه فإن ذلك يدفعه لأن يتعامل برقي أكبر مع المكان، مقدمًا حقوقه كاملة غير منقوصة، وهنا نستدعي أهمية «التربية البيئية» في هذا المجال، ومنها تكريس الحديث النبوي «فأعطوا الطريق حقه»، ومن حقه كف الأذى والضرر عنه، أيًّا كان وبأي طريقة حدث، ومهما كانت دوافعه.

١٣-١-٢-٥ حفظ ذاكرة المجتمع ومعالمه التراثية

من لا يحافظ على تاريخه لا يمكن أن يكون له رصيد تراكمي في المستقبل، ومن الملاحظ أن هناك ممارسات متفاوتة في العالم العربي، فثمة دول تحافظ على ذاكرتها ومعالمها التراثية والشعبية وعلى رأسها سوريا والمغرب، وهذه الممارسات الواعية بحاجة إلى تعميق وتعميم، على أن تكون ضمن إطار مهني احترافي في صناعة الآثار والسياحة، شريطة الاحتفاظ بالطابع العربي الإسلامي، وبخاصة أن أماكن عتيقة عديدة يتهددها خطر تحكم بعض الأجانب عبر التملك أو الاستثمار مما يعرضها لبعض الأخطار والتشويه، وهنا تأتي أهمية التشريعات التي يجب أن تمنع حدوث ذلك، مع وضع آليات محكمة لجلب رأس المال العربي من أجل الاستثمار في تلك المناطق العتيقة.

١٣-١-٢-٦ تفعيل دور القطاع البلدي وتطويره

أكدت تقارير من منظمات دولية عريقة على محورية الإصلاح في القطاع البلدي وبأنه ركيزة لأي عمل تنموي وإصلاحي، ومن ذلك ما نص عليه تقرير للبنك الدولي حيث يقرر: أن الإصلاحات في القطاعات الحكومية والخاصة لن تؤتي ثمارها على المستوى الوطني دون وجود إصلاحات مناسبة في القطاع البلدي والإدارة المحلية[٣٥٢]. وبخاصة أن الخدمات البلدية ملموسة من قبل الجميع، وبحسب تقرير لماكينزي فإن «تأخر بناية جديدة لشهر واحد لن يلاحظه إلا القليل من المسؤولين في حين أن عدم جمع القمامة أسبوعًا واحدًا يكون واضحًا لسكان مدينة بأسرها»[٣٥٣]. إذن ومن خلال ما فرط ذكره نستنتج أن «التنمية الحضرية» وعلى رأسها «التخطيط الحضري» مقوم أساس يعيننا على أن نؤنسن التنمية، ولهذا فإن من المنطقي أن نركز في الأجزاء التالية على «التخطيط الحضري» وفق منظور الأنسنة والاستدامة.

١٣-٢ أنسنة التخطيط الحضري

١٣-٢-١ التخطيط الحضري: الأهمية والماهية

التنمية الحضرية لا تحدث في فراغ ولا تنشأ من فراغ، وإنما تحدث في أماكن محددة وهي المدن والقرى، وتنبع من رؤية تخطيطية لاستخدامات تلك الأماكن بما يحقق الأهداف المتوخاة من تلك التنمية. هنالك اعتقاد بأن مدينة «أريحا القديمة» في فلسطين هي أقدم المدن في العالم وقد شهدت ألوانًا من «التنمية الحضرية» ومن بين ذلك أعمال البناء عبر تجفيف الطوب في الشمس ليتم استخدامه في عمليات البناء للمنازل والخندق الكبير والبرج فضلًا على السور الذي يحمي المدينة، وهنالك مدن أخرى في المنطقة العربية شهدت تنمية حضرية كالمدن القديمة ومن أبرزها مدينة «الوركاء» (وتعرف بمدينة أوروك بالسومرية) في منطقة الهلال الخصيب (في العراق)، حيث يعود تطورها الحضري إلى ما يقارب ٢٨٠٠ سنة قبل الميلاد، وكانت مساحتها ١١٠٠ فدان بسكان يصل عددهم إلى ٥٠ ألف نسمة[٣٥٤]، وقد تم اكتشافها قبل نحو ١٠٠ سنة.

للتعرف على بعض أبعاد التخطيط الحضري، شاهد الفيلم القصير: Urban Planning 101 - Walkability
www.youtube.com/watch?v=ifKOB-d3uds

يعد «التخطيط الحضري» Urban Planning (وأحيانًا يسمى «التخطيط العمراني» أو «تخطيط المدن») ركيزة محورية في «التنمية الحضرية»، وقد نشأ «التخطيط الحضري» في أواخر القرن ١٩ الميلادي في أوربا الغربية كأداة تعين على إدارة وتنمية المجتمعات العمرانية بكافة أشكالها من أقاليم ومدن وقرى مع مراعاة الأبعاد الوظيفية والاستخدامات المثلى للفراغات المساحية فضلًا على الخدمات المستهدف تقديمها (كالتعليم والصحة والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي) والأبعاد الجمالية والمعمارية والبيئية[٣٥٥]. وأخذًا بالاعتبار العوامل الفارط ذكرها، يمكننا تعريف «التخطيط الحضري» بأنه:

رؤية إستراتيجية شاملة تحدد خارطة تنموية للمدينة عبر تحديد الاستخدامات الأفضل للمكان، بما يفي احتياجات سكانها من الخدمات والاحتياجات، ويحقق غاياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ويحفظ للمدينة هويتها وجمالها وإنسانيتهاوإطارها البيئي؛ وفق منظور مستدام متكئ على أعلى المعايير وأنسب التقنيات

ومع كون التعريف السابق يوضح أركان التخطيط الحضري وأبعاده الرئيسة، فإنه أيضًا يؤكد على جملة من مسوغات أهميته، وذلك أنه بمثابة الرأس للجسد، فهو العقل المدبر لنمو المدينة وتطورها، صغيرة كانت أم كبيرة، وبغض النظر عن طبيعتها، كما أنه مسؤول عن تكوين هُويتها والمحافظة على طابعها الذي يميزها عن غيرها، وفق منظور مستدام طويل الأجل، يحرص على استخدام أنسب التقنيات المتاحة وأعلى معايير الجودة.

١٣-٢-٢ التخطيط الحضري: المعوقات والتشوهات

تعاني الدول العربية من معضلات عديدة في التخطيط الحضري، ومن أبرزها معضلة «الحضرنة» Urbanization أي تركز السكان في العواصم والمدن الكبيرة، فالسكان يتركزون في المناطق الحضرية بنسبة ٥٦٪ ويتوقع أن تصل النسبة إلى ٦٦٪ في عام ٢٠٢٠م[٣٥٦]، علمًا بأن المتوسط العالمي للسكان الحضريين في السنوات ١٩٥٠، ١٩٧٥، ٢٠٠٧، ٢٠٢٥، ٢٠٥٠م كما يلي: ٢٩,١٪، ٣٧,٣٪، ٤٩,٤٪، ٥٧,٢٪، ٦٩,٦٪، مع ملاحظة أن الوضع الحضري في الدول المتقدمة لا يعاني تشوهًا حيث إن ما نسبته ٩,٨٪ فقط يعيشون في المدن الكبيرة في حين أن ٦٣٪ يقطنون المدن المتوسطة والصغيرة، وهذا أمر إيجابي للغاية[٣٥٧].

أما العالم العربي فيعاني من التكدس المتزايد في العواصم والمدن الكبرى، فالقاهرة يقطنها قرابة ١٨ مليونًا، والدار البيضاء والرياض يزيد سكانها على ٨ و٧ ملايين على التوالي، وفي الخرطوم وبغداد ما يقارب ٥ ملايين، أما الجزائر وعمّان والإسكندرية ووجدة فيسكنها قرابة ٣ ملايين نسمة[٣٥٨]، وفي الجزائر يسكن ما نسبته ٦٤٪ من السكان في شمال البلاد في منطقة صغيرة تقدر بـ ٤٪ فقط من إجمالي المساحة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة السكان الحضريين ستصل إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٢٥م[٣٥٩].

وقد زادت معدلات السكان في المناطق الحضرية بشكل كبير في أكثر الدول العربية نتيجة تزايد الهجرة الداخلية من القرى والهجر والعمالة والوافدة، ويوجد ذلك العديد من المعوقات والتشوهات والمشكلات الحضرية والتنموية والخدماتية والأمنية، فعلى سبيل المثال نجد ارتفاعًا كبيرًا في تلك المعدلات في دول الخليج العربي، كما في الشكل التالي:

شكل ١١ - ٤ مقارنة بين السكان في المناطق الحضرية في دول الخليج

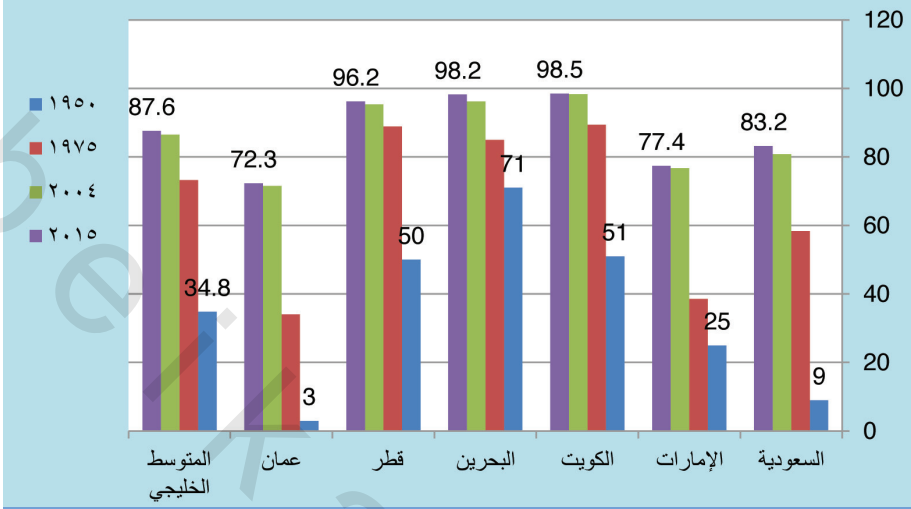

المصدر: السدحان (٢٠١٠)، الآثار الاجتماعية للتوسع العمراني في المدينة الخليجية (مع ملاحظة أن الأرقام المثبتة في الشكل هي للعامين ١٩٥٠ و٢٠١٥ لكل دولة من أجل المقارنة، كما تجدر الإشارة إلى أن أرقام ٢٠١٥ هي تقديرية).

ومما لا شك فيه أن هنالك خللاً كبيرًا في التنمية الحضرية والخدمات البلدية والتعليمية والصحية بين المدن والقرى في عالمنا العربي، فالعواصم والمدن الكبيرة تظفر بـ «القطعة الأكبر» من «فطيرة التنمية» ليبقى فتات يوزع هنا وهناك وبطرق لا تقوم في الأغلب على أسس واضحة وعادلة، (ويسمى ذلك بالتنمية غير المتوازنة)، الأمر الذي يغري أو يجبر الكثيرين على ترك القرى والهجر، مع الإشارة إلى أن ذلك يسهم في إيجاد مشكلات عديدة كالتلوث والتصحر وردم البحار وأزمات النقل والإسكان والأحياء العشوائية التي تكون بيئة مواتية للبطالة والفقر والجريمة، وبخاصة أن نسبة كبيرة من المهاجرين تكون أعمارهم بين ١٥-٣٥ سنة، مع تزايد نسبة العمالة الوافدة في بعض الدول وبالذات في دول الخليج العربي، حيث يشكّلون ما نسبته ٥,٤٪ من الزيادة السكانية الحضرية في المدن مقابل ٣٪ فقط لهجرة المواطنين الداخلية[٣٦٠].

ويجب علينا التأكيد على أهمية تبني «التنمية الريفية» بوصفها مكلمة لـ «التنمية الحضرية»، وذلك بتوفير مقومات الحياة الجيدة في الأرياف والمدن الصغيرة والقرى للحد من الهجرة إلى المدن، وقد تبنت بعض الدول العربية بعض السياسات لتحقيق ذلك كسياسة «المصدات الحضرية» التي تعني تحديد قرى ومدن صغيرة معينة واعتبارها مناطق مستهدفة بمعدلات أعلى

من التنمية والخدمات لتكون الوجهة المستقبلة لمن يفكر بالهجرة من القرى والهجر والبوادي، ومن الدول التي تبنت هذه السياسة المملكة العربية السعودية، وقد آتت بعض الثمار الجيدة، وهي بحاجة إلى دعم وتطوير مستمرين.

وهنالك عوامل عديدة تدفع باتجاه تطوير «التخطيط الحضري»، ومنها: التحضر السريع، والتغير المناخي، ونقص الموارد، والركود الاقتصادي وزيادة معدلات الهجرة للمدن الكبيرة فضلًا على الفقر والبطالة والجريمة ، ومع أهمية العوامل السابقة في تطوير «التخطيط الحضري»، غير أن ما يهمنا بدرجة أساسية ما يتصل بمسائل الاستدامة، وبخاصة أن المشكلات والتحديات البيئية تتفاقم بشكل مطرد ومخيف، وهذا ما يدفعنا إلى مناقشة «التخطيط الحضري» في سياق الاستدامة والأنسنة في المحور التالي.

١٣-٣ التخطيط الحضري: الاستدامة والتعليم

١٣-٣-١ التخطيط الحضري: الاستدامة والتطبيق

يؤكد تقرير دولي على أن «التخطيط الحضري المستدام» Sustainable Urban Planning يجب أن يستهدف[٣٦١]:

- تقليل مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة مع التطبيق الجدي لكافة التدابير الخاصة بظاهرة تغير المناخ.
- تقليل مستويات الزحف العمراني وإنشاء مدن مدمجة مع تفعيل كفء للنقل العام.
- استخدام الموارد الناضبة (غير المتجددة) بطريقة معقولة ومسؤولة والحفاظ عليها لأكبر وقت ممكن.
- عدم الاستخدام الجائر لموارد الطاقة المتجددة.
- تقليل كميات الطاقة المستخدمة والمخلفات الاستهلاكية وغيرها.
- التدوير بأفضل طريقة ممكنة وبمنظور مستدام.
- الحد من الأثر البيئي للمدن والقرى وفق منظور إستراتيجي دقيق، وبما يحافظ على «التنوع الحيوي».

ويشدد ذلك التقرير على أن تطبيق «التخطيط الحضري المستدام» يتطلب جملة من العوامل، ومنها أن سياسات التخطيط الحضري وبرامجه وآلياته يجب أن تكون ملائمة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، مع ضرورة اتسامه بالعدالة الاجتماعية ومراعاة الفئات الاجتماعية الضعيفة أو المهمَّشة بجانب مراعاة احتياجات النساء وأصحاب الاحتياجات الخاصة، وفق مبدأ «خدمات نوعية متساوية». وما سبق كله يدفع باتجاه تطوير «التخطيط الحضري» بطريقة جذرية ليراعي[٣٦٢]:

- الإستراتيجية أكثر من الشمولية.
- المرونة بدلاً من أهداف محددة.
- التوجه نحو التنفيذ والتطبيق بدلاً من التنظير.
- التوجه من قبل المجتمع المحلي واحتياجاته بدلاً من الجهة المركزية (وزارة الشؤون البلدية).
- الاستجابة للمخاوف الحضرية ومعالجتها بدلاً من تجاهلها أو تأجيلها.
- التركيز على البعد التخطيطي التكاملي.

وفي ضوء ما سبق تم تطوير منهجيات جديدة للتخطيط الحضري، تشمل ما يلي[٣٦٣]:

١- التخطيط العمراني الإستراتيجي، بحيث لا يتم النظر إلى المدينة كأجزاء فقط وإنما ككل متكامل.

٢- التخطيط العمراني المستهدف لدمج المهام الحكومية،بما في ذلك حقن الأماكن بالإستراتيجياتالقطاعية (كهرباء ومياه وصرف صحي واتصالات ونحو ذلك).

٣- منهجيات لتنظيم وإدارة الأراضي، بما يعين على تقديم بدائل ملائمة لكل من:إزالة المستوطنات غير القانونية، والتأثير الإستراتيجي على الجهات التنموية الفاعلة، وطرق العمل مع الجهات التنموية لإدارة المساحات العامة وتوفير الخدمات.

٤- منهجيات خاصة بالعمليات التشاركية والشراكات كـ «التقييم التشاركي»، و«التعليم والعمل التشاركي»، و«تخطيط العملالمجتمعي».

٥- منهجيات صادرة من الوكالات الدولية بخصوص مسائل محدد كالبيئة، والجريمة والكوارث.

obeikandl.com

٦- منهجيات خاصة ببعض أبعاد التخطيط الحضري مع السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة آثار عمليات المضاربة على الأراضي والتقليل منها ومن آثارها.

٧- منهجيات جديدة تستهدف إنتاج أشكال عمرانية جديدة، كالمدن المدمجة والعمليات الحديثة للتحضر.

ومن الأدوات المهمة في «التخطيط الحضري» ما بات يعرف بـ «المرصد الحضري» Urban Observatory، ونقصد به: وحدة فنية متخصصة ضمن نطاق «إدارة المدينة» أو «الإدارة المحلية»، تستهدف جمع وتشغيل ومعالجة وحفظ البيانات والمعلومات والإحصاءات والمؤشرات ذات العلاقة بـ «التنمية الحضرية» بحيث تكون قاعدة علمية لصناعة القرار التنموي والحضري، وقد وضع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مجموعة من المؤشرات الحضرية، حيث تم وضع مؤشرات في مؤتمر الموئل الثاني ١٩٩٦م وقد بلغت ٥١ مؤشرًا، وهي مصنفة في سبع مجموعات كما يلي[٣٦٤]:

١- الخلفية العامة: ١٠ مؤشرات (كنسب استعمالات الأراضي ونسب الزيادة السكانية).

٢- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ٩ مؤشرات (كنسب الأسر الفقيرة والعمالة غير الرسمية ونصيب الفرد من أسرة المستشفيات).

٣- البنية التحتية: ٥ مؤشرات (كنسب توصيلات المنازل بالمرافق ونسب إتاحة المياه الصالحة).

٤- النقل: ٥ مؤشرات (نسب الترحيل للعمل ومعدل ملكية السيارات وطول الطرق بالمدينة).

٥- إدارة البيئة: ٥ مؤشرات (كنسب المياه المعالجة وإنتاج النفايات الصلبة ونسبة وسائل التخلص من النفايات الصلبة).

٦- المحليات: ٩ مؤشرات (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي للمدينة ونسبة العاملين في المحليات/إجمالي السكان في المدينة).

٧- الإسكان: ٨ مؤشرات (كمتوسط سعر المنزل ومعدل إيجار المنزل ومعدل سعر الأرض).

وحين نروم تقييم واقع «التخطيط الحضري» في عالمنا العربي فإننا نرى العديد من المظاهر التي تنم عن وجود سلبيات عديدة، ومن الصعب وصفه بأنه قد استوفى مقومات التخطيط

الحضري المستدام أو المتطور، مع وجود مؤشرات على وجود تفاوت بين دولة عربية وأخرى في هذا المجال، إلا أنه ما يزال بعيدًا عن المستويات المأمولة.

وهنالك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لتحديد مستويات التقدم وتقييم درجات التطور في أنظمة «التخطيط الحضري» في ضوء العوامل السابقة، ومن تلك الأساليب توجيه مجموعة من الأسئلة التي تغطي الأبعاد الرئيسة في «التخطيط الحضري» وفق منظور تكاملي (انظر الصندوق ١٣-١).

صندوق ١٣-١ الأسئلة الكاشفة عن مستويات التطور في أنظمة «التخطيط الحضري»

- هل تنطوي نظم التخطيط على إدراك وقدرة على الاستجابة للقضايا البيئية الراهنة بطرق تسهم في تعزيز الاستدامة؟
- هل تنطوي نظم التخطيط على إدراك وقدرة كافيين لتعزيز العدالة الاجتماعية؟ وهل تمتلك القدرة على تعزيز المواثيق العالمية كالأهداف الإنمائية للألفية؟
- هل تتمتع نظم التخطيط بدعم كل من الدساتير الوطنية التقدمية والاتفاقيات الدولية، وهل تتماشى معها فيما يتعلق بمسائل العدالة الإنسانية والبيئية؟
- هل تنطوي نظم التخطيط على إدراك وقدرة على الاستجابة لأشكال التنوع الثقافي والاقتصادي، والعمراني والانفتاح على الحوار؟
- هل تسهم نظم التخطيط في تيسير أشكال البناء الحضري ونظم البنية التحتية التي تتسم بكل من مظاهر الاستدامة البيئية والدعم لسبل العيش المحلية وعمليات الاندماج الاجتماعي؟
- هل تنطوي نظم التخطيط على اعتراف بأي خطط وعمليات تطبيق باعتبارها عمليات مترابطة ذات صلة بالميزانيات؟
- هل توجد أي روابط ما بين الخطط العمرانية التوجيهية والاستراتيجية ونظام قوانين الأراضي وإدارة استخداماتها؟
- هل توجد أي روابط ما بين الخطط الحضرية والرؤى المؤسسية الأوسع نطاقاً؟
- هل تتمتع نظم التخطيط بموقع مؤسسي وأساسي بحيث تتمكن من تنفيذ دور فاعل؟
- هل تنطوي نظم التخطيط على أي نهج مرتبط بعمليات رصد وتقييم الخطط الحضرية؟
- هل توجد أي روابط وثيقة ما بين أساليب وممارسات التخطيط، والمؤسسات المختصة في مجال التخطيط، ونظام التعليم الخاص بمجال التخطيط؟ وهل تتمتع نظم التعليم وكليات التخطيط بالقدرة الكافية على إيجاد عدد كاف من الخريجين المهرة؟
- هل يوجد أي اعتراف بالقيود المرتبطة بنظم التخطيط الحضري على صعيد تحقيق جميع ما ذكر أعلاه؟

المصدر: بتصرف يسير من: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٩.

١٣-٣-٢ تعليم التخطيط الحضري

«التخطيط الحضري» علم وفن، وهو حقل معرفي مهجّن Hybrid Discipline، حيث يشمل مبادئ وركائز علمية في التخطيط والهندسة والمساحة والعمارة والتنمية والتقنية ونظم المعلومات الجغرافية GIS والبيئة والاجتماع والتشريعات ذات العلاقة بكل ما سبق، كما أنه يتأثر بدرجة مهارة الممارس له وخبراته التراكمية في ميدان التنمية الحضرية والعمرانية.

ولهذا توجد أنماط تعليمية عديدة في مجال «التخطيط الحضري»، ومن ذلك أنه يمكن أن يتم تدريسه ضمن تخصصات الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني والدراسات الحضرية والجغرافيا والاقتصاد والقانون، وذلك بنسب وجرعات تركيز متفاوتة، وقد تصل إلى حد منح شهادات جامعية متخصصة بل قد تصل إلى مرحلة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، وقد تكون مجرد مقررات إجبارية أو اختيارية في بعض التخصصات.

هنالك عناية كبيرة في الدول المتقدمة بموضوع «التخطيط الحضري» حيث تخصص لها كليات متخصصة مع تبني حزمة من معايير الجودة العالية، ومن ذلك اشتراط حصول أعضاء هيئة التدريس على شهادة الدكتوراه وربما مع خبرات معينة للتمكن من التدريس في تلك الكليات، مع ملاحظة وجود تحول في تلك الدول من التركيز على «التخطيط العمراني» و«التصميم العمراني» بمفهومه الضيق إلى «السياسات العامة» والبحوث في العلوم الإنسانية، في سياق تعليمي يراعي جملة من الأمور، ومنها[٣٦٥]:

- التنمية المستدامة.
- العدالة الاجتماعية.
- المهارات التحليلية.
- التغير المناخي.
- التخطيط التشاركي.
- المهارات التقنية.
- مهارات الاتصال والتشبيك (أي بناء شبكات).

ويتطلب تطوير التعليم المتخصص في مجال «التخطيط الحضري» قدرة فائقة على الموائمة بين آراء وأفكار المهندسين والمسؤولين والقانونيين والسكان المحليين[٣٦٦]، الأمر الذي يدفع باتجاه تطوير آلية محكمة ضمن نطاق الحكم المحلي. كما أنه يتطلب تطويرًا للهيئة التدريسية ومنظومة الشراكات على المستويات الإقليمية والدولية، مما يؤكد على ضرورة أن تكون «كليات التخطيط» – أيًّا كان اسمها – نشطة في مجال تنظيم المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والوطنية.

وبنظرة متفحصة في أنماط تعليم التخطيط الحضري في عالمنا العربي ندرك بأنها بحاجة ماسة إلى العديد من الإصلاحات، حيث ثمة حاجة إلى إعادة النظر في هيكلية البرامج والمقررات التعليمية من حيث مضمونها وطرق تدريسها، فضلًا على الحاجة إلى إشراك الجهات ذات الصلة في مبادرات تطوير هذا النوع من التعليم كوزارات الشؤون البلدية ووزارات التخطيط والاقتصاد والقطاع الخاص ونحو ذلك، مع الإشارة إلى الحاجة إلى زيادة أعداد الخريجين بما يفي باحتياجات السوق.

وقد أفلحت نسبيًّا بعض الدول العربية في زيادة أعداد الخريجين، فمثلاً نجد أن المملكة العربية السعودية قد تبنت زيادة أعداد الطلبة المقبولين في كليات العمارة والتخطيط، مما رفع أعداد الخريجين إلى ٤١٢ عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ ١٩٣ في عام ١٩٩٨م أي بزيادة قدرها ١١٤٪ خلال عشر سنوات وبمعدل سنوي يقارب ٨٪، إلا أن الطلب ما يزال كبيرًا جدًّا مقارنة بالعرض[٣٦٧]. ومع أهمية تعزيز الجانب الكمي تمس الحاجة إلى الأخذ بمسارات تطوير التعليم في الدول المتقدمة التي سبقت الإشارة إليها (وانظر أيضًا: الصندوق ١٣-٢)، مع تشديدنا على ضرورة تعزيز مهارات التفكير الإبداعي Creative Thinking Skills بجانب ترسيخ منظور الاستدامة والأنسنة. وهنالك أهمية بالغة لبرامج التأهيل للممارسين وفق فلسفة «التعلم المستمر» على أن تكون متنوعة وملائمة لكافة الشرائح العاملة في مجال «التخطيط الحضري».

صندوق ١٣-٢ أبرز التحديات التي تواجه تطوير التعليم في مجال «التخطيط الحضري»

- مواكبة تطوير الخبرات الفنية الجديدة بالإضافة للمعدات المطلوبة لتنفيذ عمليات التحليل اللازمة في مجال التخطيط.
- توسيع نطاق عمليات بناء القدرات في مجالات التفاوض، والوساطة، وتسوية النزاعات، وتوافق الآراء.
- استكمال نموذج التخطيط المنطقي من خلال إدخال النماذج التشاركية، ونماذج الدعوة والمشاركة، والديمقراطية، ونماذج التخطيط التعاوني.
- التنسيق الفاعل للفرق المتعددة التخصصات بمختلف أشكال المعارف وعمليات الإنتاج المعرفي.
- معالجة القضايا المرتبطة بنظم التخطيط الإقليمي وتخطيط العواصم وعمليات إدارتها.
- تحقيق استجابة أكبر للتحديات البيئية المتزايدة في المنطقة والعالم أجمع.
- تحقيق استجابة أكثر فاعلية للتحديات المتزايدة على صعيد العدالة الاجتماعية والمكانية في المنطقة.
- إقامة علاقات أكثر تعاوناً مع منظمات المجتمع المحلي والمنظمات الحكومية المعنية بمجال التخطيط.
- تسليط المزيد من الضوء على تعليم الأخلاقيات المهنية بحيث يصبح العاملون في مجال التخطيط أكثر قدرة على مكافحة الفساد وغيرها من الرذائل المهنية والحكومية.

المصدر: بتصرف يسير من: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٩.

ملخص الفصل الثالث عشر

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- «أنسنة التنمية» مفادها أن تكون التنمية من أجل الإنسان وبالإنسان، على أن يتم الضمان التام للبيئة بكل أنظمتها ومكوناتها بما في ذلك «التنوع الحيوي».
- «أنسنة المدن» تحتاج إلى عدة أمور كإعادة تأهيل الطرق الحضرية وفق الاعتبارات المجتمعية والإنسانية والتوسع في الحدائق العامة والمنتزهات والميادين المخصصة للمشاة والمعاقين وتحسين الإدارة البيئية وإدارة النفايات والنظافة وتصريف السيول بمنظور مستدام.
- أنسنة التنمية تتطلب الأمور التالية: إقرار تشريعات وآليات متكاملة،تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والإفادة الذكية من رأس المال الاجتماعي، تبني أسلوب المشاركة الشعبية، تعزيز «الحس بالمكان»، تفعيل دور القطاع البلدي وتطويره.
- «التخطيط الحضري» هو ركن أساس في «التنمية الحضرية»، وقد نشأ في أواخر القرن ١٩ الميلادي في أوربا الغربية كأداة تعين على إدارة وتنمية المجتمعات العمرانية بكافة أشكالها.
- معوقات التخطيط الحضري وتشوهاتها عديدة، ومن أبرزها تركز السكان في العواصموالمدن الكبيرة، ويتسبب ذلك في إيجاد العديد من المشكلاتالبيئية والحضرية والتنموية والخدماتية والأمنية.
- يجب توافر جملة من الخصائص كي يكون التخطيط الحضري «مستدامًا»، بجانب مراعاة عوامل عديدة. وقد طورت منهجيات عديدة لتطوير التخطيط الحضري ليكون مستدامًا.
- «التخطيط الحضري» حقل معرفي مهجّن، وهو «علم وفن» حيث يشمل مبادئ وركائز علمية في التخطيط والهندسة والمساحة والعمارة والتنمية والتقنية ونظم المعلومات الجغرافية GIS والبيئة والاجتماع والتشريعات ذات العلاقة بكل ما سبق، بجانب كونه يعتمد على الجانب المهاري والخبرات.

openkandi.com

- تعتني الدول المتقدمة كثيرًا بـ «تعليم التخطيط الحضري» حيث تخصص لها كليات متخصصة مع تبني حزمة من معايير جودة عالية، وقد وضعت عدة مسارات لتطوير هذا التعليم مع تحولها من التركيز على «التخطيط العمراني» و«التصميم العمراني» بمفهومه الضيق إلى «السياسات العامة» والبحوث في العلوم الإنسانية.
- يعاني تعليم التخطيط الحضري في العالم العربي من العديد من المشكلات والسلبيات ويحتاج إلى منظور إستراتيجي لتطويره.

أبرز مصطلحات الفصل الثالث عشر

- **أنسنة التنمية.** فلسفة تحيل التنمية إلى أداة لتحقيق تطلعات الإنسان والوفاء باحتياجاته ورغباته الجمالية في سياق يعزز الترابط الإنساني ويحافظ على البيئة وينميها.
- **التخطيط الحضري.** رؤية إستراتيجية شاملة تحدد خارطة تنموية للمدينة عبر تحديد الاستخدامات الأفضل للمكان، بما يفي باحتياجات سكانها من الخدمات والاحتياجات، ويحقق غاياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ويحفظ للمدينة هويتها وجمالها وإنسانيتها وإطارها البيئي؛ وفق منظور مستدام متكئ على أعلى المعايير وأنسب التقنيات.
- **المرصد الحضري.** وحدة فنية متخصصة ضمن نطاق «إدارة المدينة» أو «الإدارة المحلية»، تستهدف جمع وتشغيل ومعالجة وحفظ البيانات والمعلومات والإحصاءات والمؤشرات ذات العلاقة بـ «التنمية الحضرية» بحيث تكون قاعدة علمية لصناعة القرار التنموي والحضري.

obeikandl.com

أسئلة لتعميق الفهم

١- وضِّح مفهوم «أنسنة التنمية» مع بيان أهميته من وجهة نظرك، معززًا إجابتك بالأمثلة والتطبيقات.

٢- هل يمكن تنمية المدن بذات الطريقة، ولماذا؟ وما أهم متطلبات أنسنة تنمية المدن، مع الأمثلة والتطبيقات؟

٣- عرِّف «التخطيط الحضري»، مع تفكيك التعريف بطريقة تحليلية؟

٤- وضِّح أهمية «التخطيط الحضري» ومتى ظهر؟

٥- ما أهم معوقات «التخطيط الحضري» وتشوهاته مع الأمثلة والتطبيقات بالتركيز على أوضاع العالم العربي؟

٦- هل يجب أن يكون «التخطيط الحضري» مستدامًا، ولماذا؟

٧- اشرح أهم الاتجاهات المقترحة لتطوير «التخطيط الحضري المستدام»، مع الأمثلة والتطبيقات؟

٨- كيف تقيِّم مستويات تطور «التخطيط الحضري» في العالم العربي في ضوء الأسئلة الواردة في صندوق ١٣-١؟

٩- وضِّح بالشرح أهم العوامل المطلوبة لتطوير برامج تعليم «التخطيط الحضري» مع مناقشة التحديات الواردة في صندوق ١٣-٢؟

١٠- بيّن بالشرح المفصل أبرز الاتجاهات الحديثة في مجال تطوير برامج تعليم «التخطيط الحضري»؟

obeikandl.com

أنشطة بحثية

النشاط الأول (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد مستويات تطور «التخطيط الحضري» في المنطقة التي تسكنون فيها، على أن يتضمن النشاط:

١- مقابلات شبه مهيكلة.

٢- عينة لا تقل عن ١٥ من الخبراء والممارسين للتخطيط الحضري.

٣- عينة لا تقل عن ١٥ طالبًا في كليات التخطيط الحضري أو الكليات القريبة منها.

٤- تحليلاً علميًّا للنتائج.

٥- توصيات ومقترحات لتطوير «التخطيط الحضري».

٦- تأسيس حساب في أحد مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بأهمية التخطيط الحضري وتفعيل المبادرات المجتمعية لتطويره.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني:

نفذ نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد أفضل الأساليب الممكنة لجعل «التخطيط الحضري» نهجًا تشاركيًّا مع فعاليات المجتمع ومؤسساته:

١- تصميم استبانة.

٢- عينة لا تقل عن ١٥٠ طالبًا في الجامعة التي تدرس فيها.

٣- عينة لا تقل عن ١٥٠ من المواطنين.

٤- مقابلات شبه مهيكلة مع عينة خبراء في مجال التخطيط الحضري (لا تقل عن ٣).

٥- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج.

٦- توصيات ومقترحات لتدعيم النهج التشاركي في مجال «التخطيط الحضري».

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

obeikandl.com

النشاط الثالث:

نفذ نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد أفضل المسارات والاتجاهات لتطوير برامج التعليم في مجال «التخطيط الحضري»، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة.

٢- عينة لا تقل عن ١٠٠ طالب في كليات التخطيط الحضري أو الكليات القريبة منها.

٣- مقابلات شبه مهيكلة مع عينة خبراء في مجال التخطيط الحضري (لا تقل عن ٣).

٤- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج.

٥- توصيات ومقترحات لتطوير برامج التعليم في مجال «التخطيط الحضري».

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الرابع (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا حول «المرصد الحضري» في المدينة التي تسكنون بها أو أقرب مدينة لك، على أن يتضمن النشاط:

١- مقابلات شبه مهيكلة.

٢- عينة لا تقل عن ١٠ من الخبراء والممارسين في مجال التخطيط والمرصد الحضري.

٣- مقارنة مرجعية Benchmarking مع مرصدين حضريين متميزين مع إبراز الدروس المستفادة.

٤- تحليلاً علميًّا للنتائج.

٥- توصيات ومقترحات لتطوير «المرصد الحضري».

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

obeikandl.com